

الاستجابة الأوروبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية

ينبغي على أوروبا، لتقوم بدور عالمي في الاستجابة للأزمة، أن تدافع وتعمل نحو شراكة شاملة مع جميع البلدان، دون أن يقتصر ذلك على القوي منها. وينبغي أن تكون التدابير التي تضعها تسعى إلى مواجهة حاجات الجميع، خصوصاً الأكثر استضعافاً وتعرضاً لآثار الأزمة، في أوروبا وفي البلدان النامية. وهذه هي التحديات الملقة أمام البرلمان الأوروبي الجديد، واللجنة الأوروبية التي يصادف عهدها الفترة بين الآن و2015، موعد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ميريام فان رايزن Mirjam van Raizen

مستشارو السياسات الأوروبية الخارجية
Europe External Policy Advisors
(EEPA)

سيمون ستوكر Simon Stocker، ولويس فوجازيدز Louisa Vogiazides
Eurostep

لإنهاء الملاذ الضريبي والسرية المصرفية، والحاجة إلى معايير محاسبية جديدة، لوضع العلاوات تحت الوصاية.

وعلى الرغم من أن هذه التدابير محل ترحيب بمقدار تميزها بما يكفي من الشمولية إلا أنها لا تعكس التزاماً بتغيير البنية المالية العالمية. على العكس، إنها تعكس عزماً على المحافظة على الهياكل والمناهج الحالية بلا مساس، وتستعيد الاستقرار من خلال إدارة أفضل للنماذج الاقتصادية والمالية العالمية الحالية. إنها استجابة تسعى إلى ضمان بقاء السيطرة على أي تغييرات في يد الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين في العالم بما يشمل أوروبا. ونظراً لتألف مجموعة العشرين من بلدان حصدت كثيراً من النظام العالمي الحالي، فإن الحافز لأجراء تغيير أساسي فيه يكاد يكون منعدماً.. ونظراً لأن البنية المالية العالمية قد أخفقت في تناول مظاهر انعدام المساواة، بل غالباً ما زادت، فلا يمكن أن يكون هناك قدر من الثقة يسمح بالمحافظة على النموذج الحالي، وأنه سيحقق النتيجة التي يدعيها غوردون براون وغيره من القادة الأوروبيين.

إن الاستجابة العالمية الحقيقية والمؤثرة التي يمكن اتخاذها تجاه الأزمة، ينبغي ألا تتضمن الدول الأكثر قوة والاقتصادات الكبيرة البازغة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً المجتمع العالمي ككل، بما فيه جميع البلدان النامية. وكما دفعت لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، التي يرأسها جوزيف ستيفليتز، "إن رفاهة كل من البلدان المتقدمة والنامية، تعتمد بشكل متداخل ومتبادل على بعضهم البعض في اقتصاد يزداد اندماجاً". ومن ثم "فبدون استجابة شاملة بمعنى الكلمة، تعترف بأهمية

موقف أوروبا تجاه الأزمة المالية العالمية

يعترف القادة الأوروبيون عن طيب خاطر، بأن هناك إخفاقات قد حدثت في النظام المالي العالمي. ومع ذلك، يبدو أن التدابير التي يبحثون اتخاذها لمواجهة هذه الإخفاقات، تفشل إلى حد بعيد في إحداث تغيير راديكالي في النظام المالي الحالي. وفي الوقت الذي لا يمثل فيه جميع قادة الاتحاد الأوروبي جزءاً من مجموعة العشرين، نجد قبولاً واسعاً من قيادة المجموعة في الاستجابة للأزمة. وتعكس التدابير التي تم تبنيها في قمة لندن لمجموعة العشرين، في نيسان/أبريل 2009 نهج الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وإصلاح النظام المالي العالمي؛ بغرض منع حدوث أزمات أخرى في المستقبل. وهذا ما يشمل التوصية بمنح 1.1 تريليون دولار في الأموال الإضافية المخصصة للمؤسسات المالية الدولية، والتي تم تخصيص جزء صغير منها فقط (50 بليون دولار) لـ "حماية التنمية في البلدان منخفضة الدخل". ويتألف هذا المبلغ من 750 بليون دولار لصندوق النقد الدولي، و100 بليون دولار للبنك الدولي و250 بليون دولار لإنقاذ التجارة العالمية. وقد اتفق القادة الأوروبيون مع قادة آخرين في مجموعة العشرين، على ضخ ما قيمته 5 تريليونات من الدولارات في اقتصاداتهم، بنهاية عام 2010 بهدف تدعيم الاقتصاد وحماية التنمية.

إن موقف الاتحاد الأوروبي يتضمن بالتأكيد التزاماً بتقوية الإشراف والتنظيم المالي، بمستويات مختلفة من الدعم المتجه نحو الرصد المتقدم لهيئات تحديد معدل الائتمان، ووضع معايير تنظيمية ضابطة

منذ نشوب الأزمة المالية والاقتصادية، دأب الاتحاد الأوروبي على تقديم نفسه كصاحب دور رئيسي في الاستجابة العالمية للأزمة، وفي أي إعادة صياغة للبنية المالية العالمية. ويستشهد القادة الأوروبيون بإنجازات الاتحاد الأوروبي في السنوات الخمسين الأخيرة، والتزامه العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي لإثبات وضعه القيادي في العالم. وكما حاج رئيس وزراء بريطانيا غوردون براون في البرلمان الأوروبي يوم 24 آذار/مارس 2009، فإن الاتحاد الأوروبي "قد اختير بتفرد" ليتولى قيادة جهود "بناء مجتمع عالمي حقيقي مستدام وآمن ومنصف للجميع". وقد ردد هذه الكلمات قادة آخرون، يقرون جميعاً بأن الأزمة المالية العالمية أثارها الاجتماعية والإنسانية في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في البلدان النامية. واستجاباتهم للأزمة، كما يقولون، سوف تعترف بحاجات وواقع البلدان النامية بشكل كامل. وما يعنيه هذا على أرض الواقع، رأيناه بالفعل في الطريقة التي تواجه بها حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأزمة وآثارها. وعلى الرغم من العلامات الواضحة للنتائج المنظمة للمقاربات الحالية لتشجيع التنمية المتكافئة المستدامة، إلا أنه لا توجد سوى علامات قليلة حتى الآن على الالتزام بالسعي إلى تغيير واقعي.

جميع البلدان في عملية الإصلاح، لا يمكن استعادة الاستقرار الاقتصادي العالمي، وسيكون النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر عالمياً محل تهديد⁽¹⁾.

إن غياب استعداد أوروبا لتضمين البلدان النامية، وبفاعلية، في الجهد العالمي لمواجهة الأزمة، ينعكس بوضوح في التزامها بعملية مجموعة العشرين، بدلاً من المنتديات الدولية الأخرى، وبخاصة الأمم المتحدة. وقد كان على النهج الأوروبي عموماً أن يلزم دور الأمم المتحدة في مواجهة آثار الأزمة على البلدان النامية. فمجموعة العشرين بالنسبة للدول الأوروبية هي المنتدى الذي ستعكس فيه أي تغييرات للنظام العالمي مصالحتها الخاصة، بأفضل ما يكون. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة الاقتصادية العالمية، وأثرها على التنمية، مؤتمراً لم يرغب فيه معظم الدول الأوروبية.

وهذا التفضيل يمكننا ملاحظته أيضاً في غياب أي التزام فعلي من قبل القادة الأوروبيين، تجاه زيادة تمثيل البلدان النامية في الهياكل الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية. فعلى الرغم من اتفاقهم، في إطار مجموعة العشرين، على تخصيص 750 بليون دولار لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان التي تأثرت بالأزمة، إلا أن هذا لم يصاحبه التزام قوي بتغيير النظام الحاكم لعمل المؤسسات المالية الدولية، ومواجهة ما يعانيه من عجز شديد. وقد دعت مذكرة مجموعة العشرين إلى إصلاح "مهام ومجال وحكم المؤسسات المالية الدولية، بما يعكس التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، والتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة"، مضيفاً أن "الاقتصادات الناشئة والنامية، بما فيها الاقتصادات الأكثر فقراً، ينبغي أن يكون لها صوت أو تمثيل أكبر". وقد تراجع أعضاء الاتحاد عن التزامهم بتطبيق حزمة الإصلاحات المتعلقة بالأصوات التي اتفق عليها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، في نيسان/إبريل 2008، واتفقوا على أن "الرؤساء وكبار

(1) لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي (2009). توصيات 19 آذار/مارس 2009. متوفرة عبر هذه الصلة: www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf

القادة" في المؤسسات المالية الدولية، ينبغي تعيينهم من خلال "عملية انتخاب مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة". ولكن هذا، جاء بعيداً عن أي التزام بتغيير المؤسسة نحو تضمين وتمثيل أقوى للبلدان النامية في عملية صنع القرار.

لقد تزايدت التعليقات العامة، والمقترحات، بصدد إصلاحات الحكم في صندوق النقد الدولي، من قبل حكومات من مناطق العالم ذات التمثيل المتواضع. لكن القادة الأوروبيين دفعوا في سبيل ترسيخ الوضع القائم. فقد ذكر وزير المالية البلجيكي "ديدي ريندر" مراسل من وكالة أنباء "رويتر" بأن "التمثيل الحالي حول المائدة، يتصف بالجابذية. فالدول الأوروبية عليها تمويل الصندوق بصورة قوية، ومن ثم علينا أن نضع في الاعتبار حجم مشاركة كل بلد في الصندوق". بمعنى آخر، إن المبدأ القائل بأن حقوق التصويت ينبغي أن تعكس الإسهامات المالية، يجب أن يظل هو المبدأ القائم. وينبغي لأي تغييرات تحدث في الحكم، ألا تعكس سوى التغيرات في الثروة العالمية فإذا كانت الاقتصادات الناشئة تساهم مالياً، فستكون لها كلمة. أما الفقراء فسيظلون مستبعدين.

إن الموقف الأوروبي تجاه طبيعة حكم صندوق النقد الدولي، ودور الأمم المتحدة، يشير بوضوح إلى الرغبة في المحافظة على بنية النظام المالي العالمي الحالي دون مساس. والحكومات لاشك تنتهز الفرصة لتطبيق التغييرات التي تقوّي مواقفها التي تهم اقتصاداتها في النظام المالي، مثل تلك الخاصة بالملاد الضريبي والسرية المصرفية، والتي تتيح لها في الوقت نفسه تجنب إحداث تغيير أكثر شمولية.

الآثار الاجتماعية للأزمة في أوروبا

منذ نشأتها عام 1957، حققت المجموعة الاقتصادية الأوروبية رخاءً كبيراً حسن من الظروف المعيشية لأغلبية مواطنيها. ومع تأسيسه المصحوب بدمج اقتصادات الدول الأعضاء كهدف محوري، فقد تطور المجتمع الاقتصادي الأوروبي إلى سوق أوروبية مشتركة، متضمناً تدفقاً حرّاً للبضائع

والخدمات والناس⁽²⁾. موازاة لنمو اقتصاد السوق، سعى المجتمع الاقتصادي الأوروبي إلى تقليل التفاوت الاقتصادي بين المناطق، من خلال منظومات الدعم، وأشكال أخرى من المساعدات. بما يعزز العدالة الاجتماعية والتضامن. وتشارك البلدان الأوروبية عموماً رؤية مشتركة لكيفية تحسين مستوى الرفاه لمواطنيها؛ هذه الرؤية التي أصبحت معروفة كـ "نموذج اجتماعي أوروبي" ينطوي على تعزيز للتشغيل، والعمل اللائق، وتكافؤ الفرص، والحماية الاجتماعية الشاملة، والاحتواء الاجتماعي.

في السنوات الأخيرة، وضع التحرير المالي والخصخصة النموذج الاجتماعي الأوروبي تحت التهديد. ففي ظل هذا النموذج الجديد، أصبح رفاه المواطنين مستمداً، وعلى نحو متزايد، من السوق وليس من الدولة، مسرفاً ذلك عن انسحاب متزايد للدولة من مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة. وعلى الرغم من أن اقتصاد السوق قد ساهم بنجاح في تحسين الظروف المعيشية لأغلبية المواطنين الأوروبيين، إلا أنه جلب لهم أيضاً مشاكل عديدة. وهذا ما فسره جيداً انسحاب الدولة وخصخصة نظم المعاش. ولمواجهة الشدائد التي اعترت نظام المعاش العام، لجأت دول أوروبية كثيرة إلى الخصخصة والتحرير. وقد تم تشجيع المواطنين على الاعتماد أكثر على أموال المعاش الخاص التي تعتمد بدورها على تداولات السوق. وقبل الأزمة كانت أموال المعاش تسير على ما يرام، حيث كانت قيمة أصولها تزداد بثبات. وقد أصبحت أموال المعاش ذات دور مهم في سوق تداول الأوراق المالية. ولكن، الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية

(2) تشكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 لتحقيق الدمج الاقتصادي (في سوق واحدة) بين بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا. وقد توسعت لاحقاً لتشمل ست دول إضافية، ومن عام 1967 حكمت مؤسساتها أيضاً المجموعة الأوروبية للفحم والحديد، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية تحت مصطلح المجموعات الأوروبية. وعندما تشكل الاتحاد الأوروبي تحولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى "المجموعة الأوروبية" أحد الأعمدة الثلاثة للاتحاد، مع استمرار مؤسسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمن الاتحاد الأوروبي.

قلت، على نحو كبير، من قيمة أموال كثير من صناديق المعاش، مما عرّض مستقبل معاش كثير من الأوروبيين للخطر.

ويأتي الركود الاقتصادي، الناتج عن الأزمة، ليزيد من تهديد النهج الأوروبي للرفاه الاجتماعي. وقد تتبأ الاتحاد الأوروبي بركود مقداره 4% في عام 2009 في منطقة اليورو. وتشير التقديرات إلى أن 8.5 ملايين مواطن في الاتحاد الأوروبي سيفقدون وظائفهم في عام 2009 - 2010. وهذا ما يترجم إلى معدل بطالة يبلغ 11.5% في عام 2010، وهو أعلى مستوى وصلت إليه منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذه الأزمة أثر دال أيضاً على الموازنات العامة. حيث من المتوقع أن يصل العجز العام في منطقة اليورو إلى 5.3% في عام 2009 و6.5% في عام 2010⁽³⁾.

فكيف كانت استجابة أوروبا؟ منذ اندلاع الأزمة اتخذ الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، عدة تدابير مختلفة لمواجهة آثار الهبوط الاقتصادي، وهو ما تم بشكل كبير من خلال خطط وحزم الإنقاذ. وقد تركزت معظم هذه التحركات على القطاع المالي. ففي نيسان/إبريل 2009، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تكلفة التدابير التي تم التصديق على اتخاذها من قبل الاتحاد لتدعيم المؤسسات المالية، تبلغ ما يقدر بـ 3 تريليونات يورو. يضم هذا الرقم المبلغ الكلي للضمانات (تبلغ 2.3 تريليوني)، ومنظومات إعادة الرسملة (300 بليون دولار) وتدعيم الإنقاذ، وإعادة البناء لبنوك فرادى ومؤسسات مالية (نحو 400 بليون يورو)⁽⁴⁾.

إن منطق تدعيم القطاع المالي يتمثل في أن الضمانات، وإعادة الرسملة، ستتيح للبنوك توفير مزيد من القروض. ومن ثم تنشيط الزيادة في الاستثمار، وهو ما يتوقع أن يخلق فرصاً للعمل والمحافظة عليها. ومع

هذا، فمن الواضح بطبيعة الحال أن تكريس مثل هذه المبالغ الضخمة من الموارد العامة لتدعيم النظام المصرفي، سيخدم حاجات أغلبية المواطنين. وثمة أسباب كثيرة تدعونا للشك في هذا المنطق.

أولاً: أن البنوك قد تم تمويلها، وتدعيمها عن طريق إسهامات دافعي الضرائب الذين هم أنفسهم أقل شعوراً بالأمان بسبب الهبوط الاقتصادي.

ثانياً: إن معظم التدابير تسعى إلى زيادة توفير الائتمان، من خلال تقديم 2.3 تريليوني يورو من ضمانات الدولة. وقد خفض البنك المركزي الأوروبي وللهدف نفسه، فوائده إلى مستوى تاريخي غير مسبق، وصل إلى أقل من 1%. ومن هنا فقد ساعدت سياسات الائتمان الرخوة في خلق ظروف للانهايار المالي في المقام الأول. ومن المثير للسخرية أن دافعي الضرائب الذين يعاني كثير منهم معاناة شديدة من الأزمة، يعطون أموالهم لمؤسسات فاشلة، ولكثير من كبار مدراء تلك المؤسسات التي ساهمت في انهيار النظام.

إن أزمة البطالة المستفحلة، تفيد بضرورة التأكيد أكثر على مواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة. فثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لدمج المستبعدين من سوق العمل، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية والصحية وتحسين نظم الحماية الاجتماعية. ولكننا في الوقت نفسه نجد أن الحزم التنشيطية، وكفالات الإنقاذ التي تمويلها الدولة، والعجز المتزايد في الموازنة العامة لدي الحكومات الأوروبية، تقلل بشكل كبير من القدرة على تمويل منظومات الرفاهية الاجتماعية، والاستثمارات في الخدمات الاجتماعية لا على المستوى قصير الأجل فحسب، بل على مستوى المستقبل المنظور.

ومن بين تداعيات الأزمة، تم استبدال اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي، كان من المفترض أن يحضره وزراء العمل من جميع دول الاتحاد، باجتماع لما يسمى "الترويكا الاجتماعية" (جمهورية التشيك، والسويد، وإسبانيا)، والمجلس الأوروبي، والأطراف الاجتماعية. ولم ينظر إلى هذا "الانحدار" لقمة العمل كرسالة إيجابية بالنسبة لمن يخسرون

وظائفهم كنتيجة مباشرة للأزمة. وكما ذكر "جون مونكز" John Monks رئيس الكونفيدرالية الأوروبية للنقابات العمالية، فإن هذا التخلي "يعطي انطباعاً على أن صناع السياسة الأوروبية ليسوا معنيين بما يكفي بالبطالة"⁽⁵⁾.

لقد أثارت الأزمة ما لم يكن متوقعاً من تفاعلات بين صناع السياسات الأوروبية. فالذين كانوا يروجون لسياسات السوق الحرة المنفلتة قبل الأزمة، يسعون الآن وبشاط إلى تأمين كفالات الإنقاذ التي تقدمها الدولة. وقد ذكر مفوض التنافس "نيلي كرويس" Neelie Kroes المعروف بهوسه في الترويج لسياسات السوق الحرة، أن "الشهور الستة الماضية أظهرت أن السيطرة على معونات الدولة تلعب دوراً رئيسياً في معالجة تحديات الأزمة الاقتصادية بطريقة منسقة على مستوى أوروبا (...). وتكمن المسؤولية الآن في القطاع المالي لتفقية كشوف الرصيد، وإعادة البناء لضمان مستقبل حيوي"⁽⁶⁾. وفي هذا الإطار، لم يعد تدخل الدولة عائقاً في سبيل التنمية والنمو الاقتصادي. على العكس تماماً، فقد تم الاتفاق وعلى نحو واسع، على أن تتحمل الدولة مسؤولية مواجهة الركود الحالي من خلال تدخل فعال في السوق. وهذا التغيير في النموذج يشير إلى أنه عندما تكون المنافع والنمو مأمونين، تشجع الدولة على التراجع، ولكن في حالات الركود، فإن تدخلها يكون مرغوباً بصفته الحل الضروري. بمعنى آخر، أن الأرباح تخص والخسائر تعم. وهو كما يتضح تعارض صارخ لمبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن، القائمة على فكرة أن الأرباح والخسائر ينبغي أن توزع بالتساوي. وعلى مستوى آخر، يمكن أن تكون الأزمة قد زادت من "نزعة الدمج الاقتصادي الأوروبي Europeanism". فقد أشار اقتراح للمجلس الأوروبي من منتصف كانون

(5) Anon. "Exit le sommet sur l'emploi". Le Soir. 22 March 2009, p. 17.

(6) European Commission. State aid: latest Scoreboard reviews Member States' action to fight economic crisis. 2009. Available from: <europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/format=HTML&ged=0&language=EN&guiLanguage=en>.

(3) European Commission. Economic forecasts Spring 2009. Available from: <ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication15048_en.pdf>.

(4) European Commission (2009). State Aid Scoreboard - Spring 2009 update. Available from: <ec.europa.eu/competition/state_aid/studies_reports/2009_spring_en.pdf>.

ما زالت غير كافية، فالمعونات التي تصل الى 50 بليون يورو تقريباً، وتم توزيعها في 2008، تعتبر ضئيلة مقارنة بالموارد التي تم ضخها في الاقتصادات الأوروبية لحماية البنوك، ودفع النمو. وفي نيسان/إبريل 2009 التزمت حكومات الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3 تريليونات يورو لتدعيم المؤسسات المالية، على هيئة ضمانات، أو ضخ في صورة سيولة، فإذا كان من الممكن توفير هذا المستوى من التمويل وبسرعة لدعم المؤسسات المالية، فمن الصعب استيعاب لماذا تعجز الحكومات الأوروبية عن زيادة ميزانياتها المخصصة لمساعدة البلدان الفقيرة.

في أيار/مايو 2009 أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نيتها على تلبية ما وعدت به جماعياً، من تخصيص 0.56% من إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوروبي في 2010 و0.7% من إجمالي الدخل القومي للاتحاد الأوروبي في 2015 للمساعدات الرسمية الموجهة للتنمية⁽¹²⁾ ولكن إيطاليا، وأيرلندا، ولاتفيا، واستونيا قد خفضت بالفعل من مساعداتها بسبب الأزمة.

في الوقت نفسه، اقترح الاتحاد الأوروبي التعجيل بتقديم المعونات عن طريق "تركيز منافع الالتزام المالي في فترة مبكرة frontloading" لجزء من التحويلات المالية للبلدان النامية، تبلغ 4.3 بلايين يورو في 2009. يشمل هذا المبلغ 3 بلايين يورو تم تقديمها في صورة دعم للموازنة، و800 مليون يورو لمرفق الغذاء، و500 مليون يورو من خلال آلية FLEX لأغراض محددة وضعت لمساعدة البلدان الأكثر ضعفاً. ولكن لن يتكون هذا من تمويلات جديدة، وهو ما يشير الى أنه في حالة الاتفاق، سيكون المال المتوفر في السنوات القادمة أقل. إضافة الى ذلك، فإن الدول الأعضاء التي سيكون عليها تقديم الموارد تقاوم في الواقع.

الى جانب الالتزامات بالمعونة، ساهمت

ذلك البلدان النامية"⁽⁹⁾. ولكن، ثمة تعارض بين تدابير الاتحاد الأوروبي لمواجهة آثار الأزمة داخلياً، وتلك التي اتخذت لمساعدة البلدان النامية. كما ظهر من الأموال التي تم ضخها في الاقتصادات الأوروبية، مقارنة بالأموال المتوافرة لمساعدة البلدان النامية. ونجد هذا التعارض أيضاً في تدعيم الاتحاد لصندوق النقد الدولي الذي فرض شروطاً قوية على القروض الممنوحة للبلدان الفقيرة، مانعاً إياها من تطبيق السياسات الاقتصادية المرتبطة بتدذبات الاقتصاد لمواجهة الأزمة.

ومع السقوط الحاد في عوائد التصدير، وتدفق الاستثمار الأجنبي، والتحويلات المالية من الخارج، تضررت البلدان النامية بشدة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويقدر البنك الدولي أن الدول النامية قد تواجه فجوة مالية تراوح بين 270 الى 750 بليون دولار، ويحتمل أن يقع عدد كبير من الناس، يصل الى 53 مليون نسمة، في برائن الفقر في عام 2009⁽¹⁰⁾. وقد ذكر رئيس البنك الدولي "روبرت زويليك" Robert Zoellick في حديث له في لندن عشية اجتماع مجموعة العشرين، أن التقديرات تشير الى موت من 200 الى 400 ألف طفل هذا العام بسبب هبوط النمو"⁽¹¹⁾. وتقدر الأمم المتحدة أن يبلغ التمويل الضروري لتخفيف آثار الأزمة الى تريليون دولار. وبما أن كثيراً من البلدان النامية لا تمتلك سوى مجال مالي محدود للتفاعل مع الأزمة، يصبح الدعم الخارجي أمراً حرجاً بالغ الضرورة.

وعلى الرغم من اعتراف أوروبا بأن البلدان النامية ستواجه فجوة مالية متفاقمة، فإن التزاماتها تجاه المساعدات الرسمية للتنمية،

الثاني/يناير الى منتصف شباط/فبراير 2009 أن نحو ثلثي المجتمع الأوروبي، يعتقد أن الأوروبيين سيكونون في وضع حماية أفضل إذا تبنت الدول الأعضاء نهجاً منسقاً، فيما اعتقد 39% من الأوروبيين أن التنسيق الموجود كان كافياً⁽⁷⁾. وهو ما يشير الى وجود اتفاق واسع على ضرورة التنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة المالية.

تشير النتائج الانتخابية الأخيرة في أيسلندا، الى أن وجود اتجاه نحو مزيد من ضرورة الدمج الاقتصادي الأوروبي، يعني أن هذه النزعة ليست مقصورة على مواطني الاتحاد الأوروبي. فبعد أن أوشك البلد على الإفلاس، انتخب الأيسلنديون رئيساً يحذ الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وقد حاجج رئيس الاتحاد "مانويل باروسو" Barroso بأن التصرف الفردي، سيقبل من أدوات بلدان، مثل بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا، للتغلب على الأزمة مقارنة بالعمل والتحرك الجماعي: "أعتقد أنه إذا كان ثمة أثر للأزمة على الاتجاه حيال معاهدة لشبونة، سيكون في صالح المعاهدة"⁽⁸⁾.

دور أوروبا في تعزيز التنمية

يزعم الاتحاد الأوروبي أيضاً قيادته للجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة في البلدان النامية. وكما دفع رئيس الاتحاد في حجه "إن أوروبا قد قادت السير نحو ضمان وضع مجموعة العشرين أسساً للتعايش المتصف والمستدام للجميع، بما في

(7) European Parliament. European Parliament Eurobarometer hears calls for coordinated EU action in fight against financial crisis. 2009. Available from: <www.europarl.europa.eu/news/expert/infopress_page/042-54004-20090420-907-17-04-110IPR54003-2009--2009-04-20false/default_en.htm>.

(8) Smyth, J. "Crisis likely to favour Lisbon Yes – Barroso". The Irish Times, 8 May 2009. Available from: <www.irishtimes.com/newspaper/world/20091224246132086/0508/html>.

(9) European Commission. Commission first to act on G20 with strategy

to support developing countries. 2009. Available from: <europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09550&format=HTML>.

(10) World Bank News, 12 February 2009.

(11) Eurodad. Not much on offer for poor countries to counter the crisis. 2009. Available from: <www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=3599&LangType=1036>.

(12) Council of the European Union, 1819- May 2009, Press release. Available from: <www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/gena/107921.pdf>

بلدان أوروبية بنحو 100 بليون دولار للأموال الإضافية التي تبلغ 1.1 تريليون دولار المخصصة للمؤسسات المالية الدولية. والأموال التي قدمت لحماية التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض، وتبلغ 50 بليون دولار، لم تصحبها أي مرونة إضافية، في السياسات المالية والنقدية، للحصول على قروض صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من "تحديث" السياسات الاشتراكية لصندوق النقد الدولي، فإن ما يتم تطبيقه حتى الآن، هو الوصفات القديمة نفسها الخاصة بالنظام المالي المضغوط، واستقطاعات النفقات الحكومية. وفي هذا السياق فإن القدرة على الاستثمار في القطاع الاجتماعي تظل منخفضة⁽¹³⁾. ومرة أخرى ثمة تعارض واضح بين السياسات المرتبطة بتذبذبات السوق counter cyclical المطبقة في أوروبا، وبين القيود المالية المفروضة على البلدان النامية⁽¹⁴⁾. وإذا كان الأوروبيون يعتقدون أن السياسات المالية والنقدية التوسعية، هي السبيل للخروج من الأزمة، فلماذا يعززون السياسات النقيضة تمامًا في البلدان الفقيرة؟

هل الأزمة، وسيلة تزيد من مصلحة أوروبا؟

يتمثل الأثر الآخر للأزمة على علاقة أوروبا مع البلدان النامية، في الإسراع باتخاذ التدابير المثيرة للجدل، مثل تدعيم الموازنة وإبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية (EPAs).

دعم الموازنة

باعترافها أن الاقتصادات الفقيرة في حاجة ملحة إلى تمويل خارجي نتيجة للأزمة، تصور مقترحات "تركيز المنافع في فترة مبكرة" frontloading استخدام متزايد لدعم الموازنة، متضمنًا ذلك ما يصل إلى 500 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبية العاشر، لتدعيم البلدان الأفريقية

(13) Ibid.

(14) بالرغم من أن الدول الانتقالية، مثل لاتفيا ورومانيا مجبرة أيضًا بالسعي إلى الحصول على قروض صندوق النقد الدولي، إلا أنها في وضع أفضل لتحقيق هذا. حيث حقق المجلس الأوروبي 50 بليون يورو كقرض لمساعدة البلدان خارج منطقة اليورو للتغلب على ميزان المدفوعات.

والكاريببي والباسيفيك التي كانت أكثر تضررًا بالأزمة. وقد أشار الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى أنه سيراجع عمليات دعم الموازنة المستمرة، في البلدان الأكثر ضعفًا، بغرض تقييم إمكانات تركيز الإنفاقات. وحنة الاتحاد في صالح تدعيم الموازنة تتمثل في أنها أداة سريعة الأثر، تتيح توظيفًا طويل المدى يمكن التنبؤ به، للنفقات الحكومية التي تشمل القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

ولكن دعم الميزانية يطرح عدة قضايا. أولاً، القدرة الداخلية، وفرصة رصد الموازنات، وتخصيص الموارد ذات الأهمية الحرجة للمساءلة الديمقراطية، مفقودة في معظم البلدان. فاستخدام مؤسسات المساءلة الدولية لرصد التطبيق تزيد من الميل إلى تدعيم الموازنة لزيادة مساهلة الحكومات من الخارج. وهو ما يقوض "الملكية" الداخلية والمساءلة الديمقراطية، من خلال البرلمان الوطني.

ثانيًا، أن الاتحاد الأوروبي حدد عددًا من الشروط التي ينبغي تليتها قبل النظر في دعم الموازنة. تشمل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولكن الدراسات التي تمت لعدد من اتفاقات دعم الموازنة، تشير إلى عدم وجود دليل واضح لأي تقييم شامل لكيفية تنفيذ هذه الشروط⁽¹⁵⁾. وأخيرًا، فقد ضمن الاتحاد الأوروبي دعم الموازنة في حساباته؛ لتلبية مطلب قانوني أساسه إصرار البرلمان الأوروبي على استخدام 20% من مساعداته للصحة والتعليم، حتى على الرغم من أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تدير نظام تصنيف مساعدات التنمية، ترى ضرورة تصنيف دعم الموازنة بمعزل عن التخصيصات الموجهة لقطاعي الصحة والتعليم.

اتفاقات الشراكة الاقتصادية

يعد إرساء اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تخلق نظم التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريببي

والباسيفيك، واحدة من العناصر الرئيسية المثيرة للجدل في اتفاقية كوتونو. والغرض من اتفاقات الشراكة الاقتصادية، هو أن تحل محل اتفاقات التجارة التفضيلية تحت اتفاقات لومي (عاصمة توغو) التي عقدت لتكون مختلفة عن قواعد منظمة التجارة العالمية، بصدد القيود على التجارة. ومن المقرر أصلاً أن تكون اتفاقات الشراكة الاقتصادية موجودة مع بداية 2008، ولكنها حتى منتصف 2009 لاتزال مصدرًا لنزاعات كثيرة⁽¹⁶⁾.

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على تصوير اتفاقات الشراكة الاقتصادية كاتفاقات للتنمية، وهو زعم تكذبه بنود الاتفاقات نفسها.

أولاً، من المحتمل أن تسفر عن خسارة كبيرة للتعرفة الجمركية في كثير من بلدان أفريقيا والكاريببي والباسيفيك، والتي يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لها.

ثانيًا، إن هذه البلدان غالبًا ما تفتقد البنية التحتية المطلوبة للتنافس في اقتصاد السوق المفتوح. والمعونة التي تقدم من أجل التكيف مع اتفاقات الشراكة الاقتصادية أو "المعونة من أجل التجارة"، قصد بها أن تكون إضافة للمظروف المالي الأصلي الذي يقدمه الاتحاد. ولكن التحليلات تشير إلى أن كثيرًا من هذه الأموال لن تكون إضافية.

ثالثًا، إن تضمين مجالات للتجارة لا يوجد اتفاق عليها، مثل الخدمات والمشترقات، سيفتح مجالات من اقتصاد بلدان أفريقيا والكاريببي والباسيفيك، لشركات الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من هذه المشاكل المقلقة، إلا أن الاتحاد الأوروبي يدفع في حجته بأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية في الأزمة الحالية، ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية في البلدان الشريكة. ويوضح "ياو أجوار ماكادو"، أحد مفاوضي الاتحاد الرئيسيين على اتفاقات الشراكة الاقتصادية، أن الاتفاقات ستدعم التنمية عن طريق خلق

(16) In June 2009, only the CARIFORUM countries (15 countries in the Caribbean) have signed a full EPA, and only Botswana, Cameroon, Ivory Cost, Lesotho and Swaziland have signed interim EPAs.

(15) Alliance 2015. "The EU's contribution to the Millennium Development Goals Poverty Eradication: From Rhetoric to Results?" Ed. EEPA, Brussels, September 2008.

بيئة تجارية محكومة، تسهل بدورها تدفق الاستثمار، وتخلق فرصاً للعمل. ولإعادة التأكيد على التشكيك في حكومات دول إفريقيا والكاربيي والباسيفيك، أقرت مفوضية التجارة "كاثرين أشتون" بالحاجة الى مزيد من المرونة في المفاوضات، ووعدت بأن المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة الاقتصادية الكاملة، ستعكس وتحترم الخصوصية الإقليمية للشركاء في هذه الاتفاقات. ولكنها في خطابها أمام المجلس البرلماني المشترك في براغ، في نيسان/إبريل 2009، عبّرت عن رغبتها في التوصل سريعاً الى اتفاق مقبول من جميع الأطراف، وأن توقع جميع اتفاقات الشراكة الاقتصادية المرحلية قبل نهاية فترة المفوضية الحالية في تشرين الأول/أكتوبر 2009. ومع توقف المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة الاقتصادية لفترة طويلة، يبدو أن الأهمية العاجلة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية قد استغلت كفرصة للإسراع بالعملية، وزيادة الضغط على حكومات بلدان أفريقيا والكاربيي والباسيفيك، للإقرار والتسليم.



أصوات الشعوب حول الأزمة

العامّة للأمم المتحدة، والذي رحب بدعم المجتمع المدني لحلول الأزمة التي تتشكل في قلب الأمم المتحدة، وحث المشاركين على "ضخ روح جديدة من المسؤولية والتضامن: مع الناس الذين تأثروا على نحو متباين بالأزمة. وقد اختتم الحدث بدعوة من منسق شبكة المراقبة الاجتماعية "روبيرتو بيسيو" لمناصرة إصلاحات البنية المالية العالمية الراهنة التي من شأنها المساعدة على انتشال الناس من براثن الفقر، بدلاً من تعزيز الأشكال الحالية من انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل الحدود أو عبرها.

وقد تم نشر المداخلات الرئيسية عبر الفصل الخاص بالتقارير الميوبة بحسب المواضيع في تقرير الرائد الاجتماعي لسنة 2009، من المشاركين في هذا النشاط، إلى جانب بعض الشهادات حول أثر الأزمة لدى عامة الناس، والتي جمعتها شبكة المراقبة الاجتماعية في بلاد الجنوب.

المنظمات المصدقة على "أصوات الشعوب حول الأزمة":

Social Watch, Eurostep, LDC Watch, Institute for Policy Studies, Global Policy Forum, Center of Concern, ESCR-Net, Institute for Agriculture and Trade Policy, Global-Local Links Project, Jubilee USA Network, Jubilee South, GCAP Feminist Task Force, Alliance for Responsible Trade, Women's Environment and Development Organization, International Council for Adult Education, UN Non-Governmental Liaison Service, Global Action on Aging, Latindadd, US Human Rights Network, CONGO Social Development Committee, Sub-Committee on the Eradication of Poverty, Hemispheric Social Alliance, Womens' Working Group on Financing for Development, Medical Mission Sisters International, World Federation of United Nations Associations, International Youth and Student Movement for the United Nations, Enlazando Alternativas, Transnational Institute, Our World Is Not For Sale Network.

توجد مشاهد فيديو من "أصوات الناس بصدد الأزمة: على موقع "اليوتيوب" Youtube
شبكة المراقبة الاجتماعية على العنوان التالي: www.youtube.com/SocWatch

في 20 حزيران/يونيه 2009، وفي كنيسة الثالث المقدس في نيويورك، جمعت مبادرة "أصوات الشعوب حول الأزمة" ناشطين من 30 منظمة من المجتمع المدني، والنقابات، وجماعات قاعدية، على المستوى المحلي والوطني والدولي؛ لمناقشة العواقب الاجتماعية والبيئية للأزمة المالية والاقتصادية، على النساء والرجال المتعطلين على مستوى العالم. وفي هذا الحدث، قدم مناصرو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والجنود، وحقوق العمال، والحقوق البيئية، شهادات حول كيفية تأثير الأزمة على مجتمعاتهم المحلية من السودان إلى سان سلفادور إلى برونكس الجنوبية.



وقد كان هذا الملتقى أيضاً فرصة لقادة المجتمع المدني للمشاركة في الأفكار والخبرات، حول كيفية بناء حركة عالمية ذات جذور محلية، يمكن أن تدفع في سبيل نظام اقتصادي جديد، يقوم على حقوق الإنسان والاستدامة البيئية.

وقد أطلقت مبادرة "أصوات الشعوب حول الأزمة"، في سياق المؤتمر العلم للأمم المتحدة حول الأزمة المالية والاقتصادية وأثارها على التنمية، الذي كان أول ملتقى متعدد حقيقي، لمواجهة الآثار الاجتماعية للانهايار المالي الراهن. وقد كان المتحدث الرئيسي لأصوات الشعوب الأب ميغل دي سكوتو بروكمان، Father Miguel D'Escoto Brockmann، رئيس الجلسة رقم 63 من الجمعية